عقدت خلال سنة واحدة أربعة مؤتمرات للقمة

«الشال»: الكويت تحتاج إلى تفرغ مسؤوليها لعلاج المشاكل المزمنة فيها

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي عقد في الكويت خلال سنة واحدة أربعة مؤتمرات للقمة، وقبل أي قمة، يعرف أي مراقب فحوى بيانها الختامي، فهي تنتهي بجملة من الالتزامات المالية وعدد من الاتفاقات التي لا تنفذ ودبباجة إنشائية طويلة تشيد بالمضيف والضيوف وتعدد الجهد المضني الذي بذل من أجل تحقيق إنجازات على الورق. وفي مؤتمر الأسبوع الفائت، عدد بيان الكويت كل ما تقدم، فذكر مثلا كل ما ذكر في بيانات القمم السابقة مثل التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية ودعم دول الحدود مع إسرائيل وعروبة جزر الإمارات وعروبة إحدى جزر القمر، ثم التأكيد على أن كل ذلك ما كان ليتحقق لولا الجهود المضنية والتعاون الصادق بين القادة، وكل ذلك لا علاقة له بالواقع.

وأضاف لا يختلف في نهاية الأمر الوضع العربي عن الوضع في الخليج، ففي قمة ديسمبر 2013 لدول مجلس التعاون، كانت البداية قبلها بشهر تقريبا بالتبشير بنقاش احتمال الاتحاد السياسي بين دوله، وانتهت بعدها بشهرين إلى سحب سفراء 3 دول من دولة عضو رابعة، وتحول إعلام التبشير بالإتحاد، إلى إعلام إعلان حرب.

غارقة في مشكلاتها

وتابع الواقع أن ما يحدث خطأ، فالكويت غارقة في مشاكلها وتحتاج إلى تفرغ مسئوليها لعلاجها أولا، بينما هناك من لديه قناعة بأن عقد مؤتمرات القمة حتى دون فائدة يعتبر إنجازا ومكسبا للكويت. وبينما تعتبر تكاليف تلك المؤتمرات مرتعا للفساد والفاسدين، يعاني الناس في الكويت من إجراءات الأمن وتعطيل المرور وأحياناً تعطيل الأعمال، ويفكر الكثير منهم في الهروب من البلد خلال فترة انعقادها، وتلك تكلفة أخرى. ويتطلب حق الضيافة أن تكون الكويت مبادرة في تقديم المنح

والقروض لحكومات في معظم الأحوال فاسدة، وهو التزام وتكلفة أخرى بلا عائد، وأحيانا بعائد سلبي. وحتى هذا الجهد وتلك التكاليف تظل غير مقدرة، ومع كل مؤتمر ينخفض مستوى التمثيل حتى يصبح دون معنى، والبعض حضر فقط جلسة الإفتتاح من أجل المجاملة، وليس هذا فقط، وإنما تفرض شروط بما يناقش وما لا يناقش في أي مؤتمر حتى يستثنى من النقاش كل ما يمكن أن يكون له قيمة ومعنى، مثل الخلافات العربية أو الخلافات الخليجية من جدول أعمال المؤتمر الأخير، ورغم كل ذلك، ظل عنوان القمة العربية 25 «قمة التضامن من أجل المستقبل»، وهو اسم على غير مسمى.

ونكرر، بأن كل القمم السابقة من اقتصادية إلى عربية أفريقية إلى خليجية إلى عربية لم تنجز شيئا يذكر، والواقع أن الأوضاع باتت أسوأ، وبيان القمة الأخيرة ونتائجها ليست استثناء. وإذا كانت الكويت تعتقد أنها قادرة على لعب هذا الدور الكبير، فيفترض أن تقدم نموذجا ناجحا لمواجهة مشاكلها أولا، وهي لم تفعل، ويفترض وقف هذا الهوس بعقد المؤتمرات خفضا للتكاليف ووقفا لإحدى قنوات الفساد وتخفيفا لمعاناة الناس.

الأزمة الإسكانية في الكويت من أكبر تحديات الحكومة

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي مختلطا، حيث ارتفع كل من مؤشر القيمة المتداولة وقيمة المؤشر العام «مؤشر قيمة»، بينما تراجع مؤشر الكمية المتداولة، ومؤشر عدد الصفقات المتداولة، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 497.2 نقطة وبارتفاع بلغ قدره 18.7 نقطة، أي ما يعادل 3.9 في المئة عن الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 42.5 نقطة، أي ما يعادل 9.3 في المئة عن إقفال نهاية عام 2013.

«الأزمة الأوكرانية» تهدد مستقبل روسيا بالاتحاد الأوروبي

5.4 في المئة من حجم التجارة البينية بين «دول الخليج»

حجم التجارة البينية لا تناسب طموح شعوب الخليج

أضاف الشال حققت روسيا معظم أهداف المدى القصير في أزمة أوكرانيا، وعجز الغرب وبشكل مزري عن وقف تسارع ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا، وباتت الأزمة تثير قلقا من تكرار روسيا اقتطاع كل المقاطعات الحدودية التي تقطنها أغلبية روسية من بقايا الإتحاد السوفييتي، وليس في أوكرانيا فقط، ولكن كل الدول الأخرى مثل مولدوفيا مستقبلا وقبلهما جورجيا. واجتمع زعماء الدول السبع الكبار بعد استبعاد روسيا في إجراء معنوي، وتباحثوا في إمكانات رد اقتصادي، ولكنهم على المدى القصير على الأقل يعرفون مدى هشاشة الوضع الاقتصادي الأوروبي، ويعرفون أن أوروبا تعتمد بنحو 40 في المئة على النفط والغاز الروسي، وحجم التبادل التجاري تتصدره ألمانيا زعيمة وخزنة منطقة اليورو وتليها إيطاليا، والاثنتان فقط تتبادلان مع روسيا ما قيمته نحو 130 مليار دولار أمريكي. وهناك شركات غربية في روسيا وأموال روسية في سندات غربية وودائع في مصارف غربية.

ورغم التهديد الذي صدر عن قمة الدول السبع وعن الزعامات الغربية، هم يعرفون أن فاعلية إجراءاتهم على المدى القصير غير مؤثرة، وأقصى أهدافها هو خفض مستوى الضرر، ولكنهم يعرفون أنه على المدى المتوسط إلى الطويل سوف يصيبون الطموح السياسي لروسيا وسوف يصيبون اقتصادها بضرر كبير، لذلك من المتوقع على هذين المدين أن تشهد روسيا تقلصا في تدفق الاستثمارات المباشرة إليها وخفضاً كبيراً في الاعتماد التجاري المتبادل وخصوصا في مجال الطاقة ومعهما دعما سياسيا مباشرا وغير مباشر لخصوم الرئيس بوتين، أقاليما وأفرادا. وتابع في أزمة الخليج والتي بدأت من الآخر أي بإجراء سحب سفراء ثلاث دول من دولة رابعة في نفس منظومة التعاون، وهو ما لم تفعله دول الغرب مع روسيا وما لم تفعله دول الخليج مع سوريا، لا أثر اقتصادي من أحد على الآخر.

بارتفاع مقداره 25.7 مليون دينار

149.1 مليون دينار أرباح «بيتك» خلال العام الماضي

أضاف التقرير أعلن بيت التمويل الكويتي نتائج أعماله، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك –بعد خصم الضرائب– قد بلغ نحو 149.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره نحو 25.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 20.9 في المئة ، مقارنة بنحو 123.3 مليون دينار كويتي، في عام 2012. وعند خصم الحصص غير المسيطرة، بلغ الربح

وأشار الخاص بمساهمي البنك نحو 115.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 87.7 مليون دينار كويتي، في عام 2012، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 32.2 في المئة ، أي ما يعادل نحو 28.2 مليون دينار كويتي. والسبب الرئيس وراء هذا الارتفاع هو ارتفاع الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات.

وتابع في التفاصيل، ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنحو 67.4 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 996.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بما قيمته 928.8 مليون دينار كويتي، في عام 2012، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع بند إيرادات استثمارات بنحو 17.1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 246.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 229.3 مليون دينار كويتي، في عام 2012، نتيجة ارتفاع بند الأرباح من بيع عقارات بنحو 42.9 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 131.6 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 88.7 مليون دينار كويتي. وارتفع، أيضا، بند حصة في نتائج شركات زميلة ومشروعات مشتركة بنحو 9.3 ملايين دينار كويتي، وصولا إلى نحو 10.9 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.6 مليون دينار كويتي، في عام 2012. كما ارتفع بند إيرادات اتعاب وعمولات بنحو 7 ملايين دينار كويتي، وصولا إلى نحو 79.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 72.7 مليون دينار كويتي، في عام 2012. بينما انخفض بند إيرادات التمويل بنحو 2.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 571.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 573.5 مليون دينار كويتي في عام 2012.

وكشف من الناحية الأخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية والتوزيعات المقدرة للمودعين للبنك، بنحو 66.6 مليون دينار كويتي، وبأقل من ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية، أي من نحو 617.5 مليون دينار كويتي، في عام 2012، إلى ما قيمته 550.9 مليون دينار كويتي. حيث ارتفع بند التوزيعات المقدرة للمودعين بنحو 874 ألف دينار كويتي، أي ارتفاع بنحو 0.5 في المئة ، وصولا إلى نحو 172 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 171.1 مليون دينار كويتي، في عام 2012. وارتفع بند تكاليف موظفين بنحو 34.7 مليون دينار كويتي، أي بنحو 25.8 في المئة وصولا إلى نحو 169.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 134.6 مليون دينار كويتي، في عام 2012. وارتفع، أيضا، بند مصروفات عمومية وإدارية، بنسبة 25.1 في المئة وصولا إلى نحو 139.3 مليون دينار كويتي في عام 2013، مقارنة بنحو 111.3 مليون دينار كويتي، في عام 2012. كما ارتفع بند تكاليف تمويل بنحو 3.9 ملايين دينار كويتي، وصولا إلى 63 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 59.1 مليون دينار كويتي. بينما انخفض مخصص انخفاض القيمة بنحو 27.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 11 في المئة ، عندما بلغ نحو 223.8 مليون دينار كويتي، مقارنة مع عام 2012 عندما بلغ 251.4 مليون دينار كويتي، وبذلك، ارتفع مستوى هامش صافي الربح لإجمالي الدخل إلى ما نسبته 26.1 في المئة ، من نحو 21.5 في المئة ، في عام 2012.

وبين ارتفع إجمالي موجودات «بيتك»، بما قيمته 1.436 مليار دينار كويتي ونسبته 9.8 في المئة ، ليصل إلى 16.140 مليار دينار كويتي، مقابل 14.703 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2012. وارتفع بند مرابحات قصيرة الأجل بنحو 1.246 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 105.1 في المئة ، وصولا إلى نحو 2.432 مليار دينار كويتي «15.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بنحو 1.186 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2012 «8.1 في المئة من إجمالي الموجودات». وارتفع بند النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بنحو 256.2 مليون دينار كويتي، حين بلغ 1.070 مليار دينار كويتي «6.6 في المئة من إجمالي الموجودات» مقارنة بنحو 814.3 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2012 «5.5 في المئة من إجمالي الموجودات»، وذلك نتيجة ارتفاع بند حسابات جارية لدى بنوك ومؤسسات مالية بنحو 192.3 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 384.3 مليون دينار كويتي، مقابل 192 مليون دينار كويتي في عام 2012. بينما انخفض بند مدينون بنحو 152.6 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 2.3 في المئة ، وصولا إلى 6.500 مليارات دينار كويتي «40.3 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بما قيمته 6.653 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2012 «45.2 في المئة من إجمالي الموجودات».

وأوضح تشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك «من غير حقوق المساهمين» قد سجلت ارتفاعا، بلغت قيمته 952.3 مليون دينار كويتي، ونسبته 7.7 في المئة ، لتصل إلى 13.335 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت 12.383 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2012. حيث ارتفع بند حسابات المودعين ليصل إلى 10.104 مليارات دينار كويتي «وتمثل 75.8 في المئة من إجمالي المطلوبات من غير حقوق المساهمين». محققة نسبة ارتفاع بلغت 7.6 في المئة أي ما قيمته 711.3 مليون دينار كويتي، بعد أن كان في نهاية عام 2012 نحو 9.393 مليارات دينار كويتي «وتساوي 75.9 في المئة من إجمالي المطلوبات من غير حقوق المساهمين».

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، إلى أن مؤشرات الربحية، كلها، قد سجلت ارتفاعاً، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك «ROE»، إلى نحو 7.6 في المئة ، قياسا بنحو 6.7 في المئة ، في عام 2012، وارتفع مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA» ارتفاعا طفيفا، ليصل الى نحو 1 في المئة ، قياسا بنحو 0.9 في المئة ، في نهاية عام 2012. وارتفع معدل العائد على رأسمال البنك «ROC» أيضا، ليصل إلى نحو 44.2 في المئة ، بعد أن كان عند 44.1 في المئة ، في عام 2012. وأعلنت إدارة «بيتك» عن نيتها توزيع أرباح نقدية بنسبة 13 في المئة من القيمة الاسمية للسهم، أي 13 فلسا للسهم، و13 في المئة أسهم منحة، مقارنة بتوزيعات بلغت 10 في المئة أسهم نقدية و10 في المئة أسهم منحة، في عام 2012. وبلغ العائد النقدي للسهم نحو 1.6 في المئة على سعر الإقفال المسجل في نهاية 31 ديسمبر 2013 والبالغ 800 فلس كويتي للسهم مقارنة بالعائد النقدي للسهم في عام 2012، والبالغ نحو 1.2 في المئة ، على سعر الإقفال المسجل في نهاية 31 ديسمبر 2012، والبالغ 810 فلوس كويتي للسهم.

وارتفعت ربحية السهم «EPS» الخاص بمساهمي البنك إلى نحو 32.7 فلسا، مقارنة بنحو 26.5 فلسا، في عام 2012، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد «P/E» نحو 24.5 مرة، مقارنة بنحو 30.6 مرة، في عام 2012، نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 23.5 في المئة وانخفاض سعر السهم بنحو 1.2 في المئة مقارنة بمستوى سعره في 31 ديسمبر 2012. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.5 مرة مقارنة بنحو 1.4 مرة، في عام 2012.

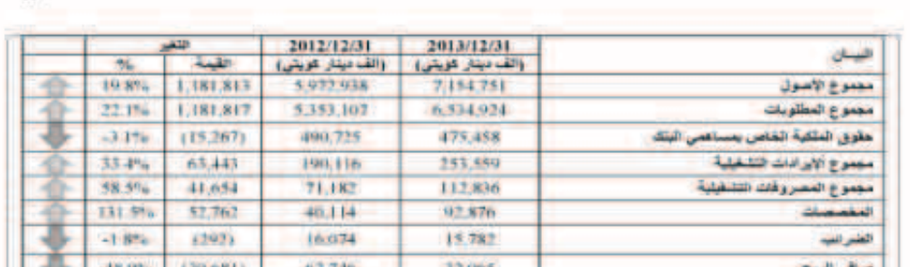

البيان	2013/12/31 (ألف دينار كويتي)	2012/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الأصول	7,154,751	5,972,938	1,181,813	19.8%
مجموع المطلوبات	6,934,924	5,353,107	1,181,817	22.1%
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	475,458	490,725	(15,267)	-3.1%
مجموع الإيرادات التشغيلية	253,559	190,116	63,443	33.4%
مجموع المصروفات التشغيلية	112,836	71,182	41,654	58.5%
المخصصات	92,876	40,114	52,762	131.5%
الضرائب	15,782	16,074	(292)	-1.8%
صافي الربح	32,065	62,746	(30,681)	-48.9%
المؤشرات				
العائد على معدل الأصول	0.5%	1.2%		
العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	4.2%	11.9%		
العائد على معدل رأس المال	20.2%	41.6%		
ربحية السهم الواحد (فلس)	13	36	(23.0)	-62.9%
اقفال سعر السهم (فلس)	550	530	20	3.8%
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	42.3	14.7		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.4	1.3		

أداء بيتك خلال 2013

بانخفاض مقداره 30.7 مليون دينار

32.1 مليون دينار ارباح «برقان» خلال 2013

قال التقرير أعلن بنك برقان نتائج أعماله، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، بلغ نحو 32.1 مليون دينار كويتي، وبانخفاض، مقداره نحو 30.7 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 48.9 في المئة ، عن عام 2012، البالغ 62.7 مليون دينار كويتي. وعند خصم نصيب الحصص غير المسيطرة، نجد أن البنك حقق صافي ربح لمساهمي البنك بلغ 20.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 55.6 مليون دينار كويتي، لعام 2012، أي بانخفاض بنحو 35.5 مليون دينار كويتي. وحقق البنك ارتفاعا في صافي ربح التشغيل قبل خصم المخصصات عندما بلغ نحو 140.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 118.9 مليون دينار كويتي في عام 2012، بينما كان هذا التراجع في صافي ربح البنك نتيجة ارتفاع ملحوظ في صافي قيمة المخصصات بنحو 52.8 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 92.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 40.1 مليون دينار كويتي، من عام 2012.

وتابع ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك إلى نحو 253.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 190.1 مليون دينار كويتي، في عام 2012، وبنسبة 33.4 في المئة ، وجاء، معظمه، من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد خلال عام 2013، بنحو 46.5 مليون دينار كويتي؛ أي ما نسبته 39.1 في المئة ، وصولا إلى 165.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 118.9 مليون دينار كويتي، من عام 2012، وشمل هذا الارتفاع أيضاً جميع بنود الإيرادات التشغيلية. وجاء هذا الارتفاع على النحو التالي، بند إيرادات الأتعاب والعمولات، الذي حقق ارتفاعا بحدود 17.2 في المئة أو ما يعادل نحو 7.1 ملايين دينار كويتي، وصولا إلى نحو 48.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 41 مليون دينار كويتي، من عام 2012. وارتفع بند صافي الربح من العملات الأجنبية بحدود 6.3 في المئة أو ما يعادل 1.1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 18.7 مليون دينار كويتي، بعد أن كان عند نحو 17.6 مليون دينار كويتي، من عام 2012. وارتفع، أيضا، بند صافي إيرادات الاستثمار بحدود 458.6 في المئة أو ما يعادل نحو 9.2 ملايين دينار كويتي، وصولا إلى نحو 11.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 2 مليون دينار كويتي، من عام 2012. وبين في جانب المصروفات التشغيلية، ارتفع إجمالي المصروفات «مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى» بنحو 58.5 في المئة عندما بلغ نحو 112.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 71.2 مليون دينار كويتي، من 2012. وارتفعت قيمة إجمالي مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلفيات وانخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية بنحو 52.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 131.5 في المئة ، كما أسلفنا سابقا، والتي أثرت، سلبا، على مستوى صافي أرباح البنك، عندما بلغت نحو 92.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بعام 2012 عندما بلغت نحو 40.1 مليون دينار كويتي، وبذلك، انخفض هامش صافي الربح، إلى نحو 11.9 في المئة ، مقارنة بنحو 32.9 في المئة ، خلال عام 2012.

وأشار تظهر البيانات المالية ارتفاع إجمالي موجودات البنك بنحو 1.182 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته 19.8 في المئة ، لتبلغ نحو 7.155 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 5.973 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2012. وارتفعت الموجودات الحكومية «سندات وأذونات» لتصل ما قيمته 583.6 مليون دينار كويتي «وتمثل 8.2 في المئة من إجمالي الموجودات»، محققة نسبة ارتفاع بلغت 20.7 في المئة ، أي ما قيمته 100.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بإجمالي تلك الموجودات في نهاية عام 2012، عندما كانت نحو 483.6 مليون دينار كويتي «وتساوي 8.1 في المئة من إجمالي الموجودات».

وزاد حجم محفظة القروض وسلف للعملاء بنسبة 17.2 في المئة ، إلى نحو 3.955 مليار دينار كويتي «55.3 في المئة من إجمالي الموجودات»، بعد أن كان في نهاية عام 2012، نحو 3.375 مليار دينار كويتي «56.5 في المئة من إجمالي الموجودات». وانخفضت قيمة القروض غير المنتظمة إلى 173.7 مليون دينار كويتي «نسبة 4.4 في المئة من إجمالي القروض» مقارنة مع 247.3 مليون د ينار كويتي «7.3 في المئة من إجمالي القروض» في نهاية عام 2012. وارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 216.8 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 1.004 مليار دينار كويتي «14 في المئة من إجمالي الموجودات» مقارنة بنحو 787.5 مليون دينار كويتي «13.2 في المئة من إجمالي الأصول» في نهاية عام 2012، وذلك نتيجة ارتفاع بند نقد في الصندوق وحسابات جارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 156 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 556.1 مليون دينار كويتي، مقابل 400.2 مليون دينار كويتي.

وقال تشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك قد سجلت ارتفاعا، بلغت قيمته 1.182 مليار دينار كويتي، ونسبته 22.1 في المئة ، لتصل إلى نحو 6.535 ملايين دينار كويتي، بعد أن كانت 5.353 ملايين دينار كويتي، في نهاية عام 2012. وارتفع بند ودائع من العملاء ليصل إلى 4.640 مليار دينار كويتي «وتمثل 71 في المئة من إجمالي المطلوبات»، محققة نسبة ارتفاع بلغت 22.1 في المئة ، أي ما قيمته 745 مليون دينار كويتي، بعد أن كان في نهاية عام 2012، نحو 3.895 مليارات دينار كويتي «وتساوي 72.8 في المئة من إجمالي المطلوبات».

وتشير نتائج تحليلاتنا للبيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية للبنك، كلها، قد سجلت انخفاضاً، حيث انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك «ROE» ليصل إلى نحو 4.2 في المئة ، مقابل 11.9 في المئة في 2012، وانخفض، أيضا، مؤشر العائد على رأسمال البنك «ROC» ليصل إلى نحو 20.2 في المئة ، بعد إن كان عند 41.6 في المئة من عام 2012، وانخفض مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA» ليصل إلى نحو 0.5 في المئة ، قياسا بنحو 1.2 في المئة ، من عام 2012. وأعلن البنك عن نيته بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 7 في المئة من القيمة الإسمية للسهم، أي ما يعادل 7 فلسا كويتيا لكل سهم، وتوزيع 7 في المئة أسهم منحة. وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 1.3 في المئة على سعر الإقفال في نهاية 2013/12/31 والبالغ 550 فلسا كويتيا للسهم الواحد، كذلك انخفضت ربحية السهم «EPS» إلى نحو 13 فلسا، مقابل 36 فلسا في 2012، فيما ارتفع مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد «P/E» إلى نحو 42.3 مرة مقارنة بنحو 14.7 مرة، من عام 2012، وذلك نتيجة ارتفاع سعر السهم بنحو 3.8 في المئة مقارنة بمستوى سعره في 31 ديسمبر 2012، وتراجع ربحية السهم الواحد بنحو 63.9 في المئة عن مستواه في نهاية ديسمبر 2012. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.4 مرة، مقارنة بنحو 1.3 مرة، للفترة نفسها، من 2012.

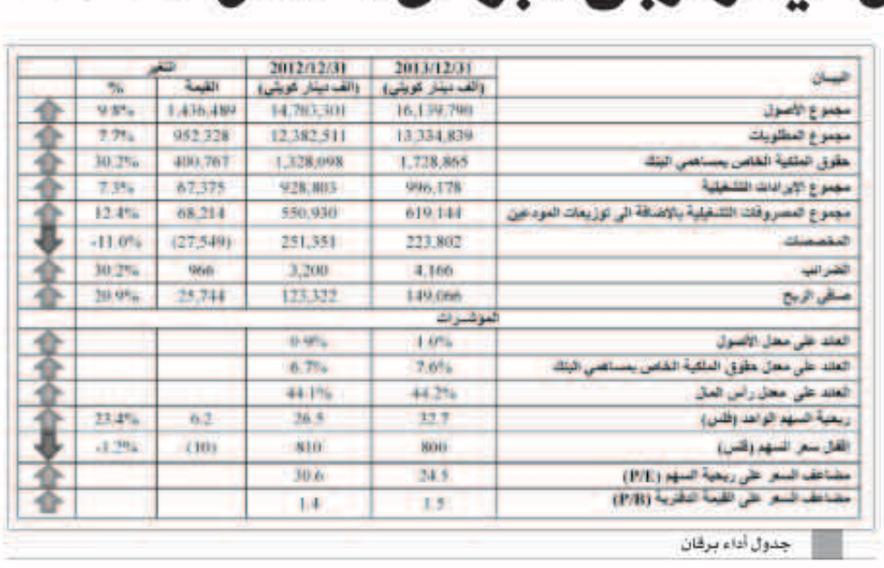

البيان	2013/12/31 (ألف دينار كويتي)	2012/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الأصول	16,139,700	14,703,301	1,436,489	9.8%
مجموع المطلوبات	13,334,839	12,382,511	952,328	7.7%
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	1,728,865	1,328,098	400,767	30.2%
مجموع الإيرادات التشغيلية	996,178	928,803	67,375	7.3%
مجموع المصروفات التشغيلية بالإضافة الى توزيعات المودعين	619,144	550,930	68,214	12.4%
المخصصات	223,802	251,351	(27,549)	-11.0%
الضرائب	4,166	3,200	966	30.2%
صافي الربح	149,066	123,322	25,744	20.9%
المؤشرات				
العائد على معدل الأصول	1.0%	0.9%		
العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	7.6%	6.7%		
العائد على معدل رأس المال	44.2%	44.1%		
ربحية السهم الواحد (فلس)	32.7	26.5	6.2	23.4%
اقفال سعر السهم (فلس)	800	810	(10)	-1.2%
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	24.5	30.6		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.5	1.4		

جدول أداء برقان